

الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العولمة
Solidarity Social Economy a new development model for the local economy in light of the challenges of globalization

محجوب عزيز¹، محفوظ مراد²، غزال مريم³

¹ جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس المغرب، aziz.mahjoub@usmba.ac.ma

² جامعة البليدة 2، mourad2075@yahoo.fr

³ جامعة البليدة 2، ghezal.meryem@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/01

تاريخ القبول: 2019/11/23

تاريخ الاستلام: 2019/11/16

ملخص:

لقد أصبح أكثر من أي وقت مضى فعاليات المجتمع المدني إلى جانب الدولة والقطاع الخاص من الركائز الأساسية للحكامة الجيدة. ففي زمننا هذا الذي بدأت تغطي عليه العولمة والانفتاح، يعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني جزءاً لا يتجزأ من هذه المعادلة حيث أضحى يكتسي أهمية بالغة في النسيج الاقتصادي المحلي والوطني إلى جانب الاقتصاد المحلي. سنحاول من خلال هذا المقال الوقوف على علاقة الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالاقتصاد المحلي والتحديات التي تطرحها العولمة في وقتنا الراهن، هذا مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية الرائدة على مستوى قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية ومقارنتها مع دول العالم الثالث.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد اجتماعي تضامني، اقتصاد محلي، عولمة.

Abstract:

More than ever, civil society, along with the state and the private sector, has become a key pillar of good governance. In our time, which is beginning to be dominated by globalization and openness. The solidarity social economy is an integral part of this equation, as it has become very important in the local and national economic fabric as well as the local economy.

Through this article, we will try to identify the relationship of the solidarity social economy to the local economy and the challenges posed by globalization today, this is with reference to some of the leading international experiences in Asia and Latin America comparing them with third world countries.

Keywords: solidarity social economy, local economy, globalization.

المؤلف المرسل: د. محفوظ مراد، الإيميل: mourad2075@yahoo.fr

I. مقدمة:

لقد أصبح في زماننا هذا الذي تطغى عليه العولمة والتحرير والانفتاح فعاليات المجتمع المدني إلى جانب الدولة والقطاع الخاص من الركائز الأساسية للحكامة الجيدة. والاقتصاد الاجتماعي التضامني ليس وليد اليوم بل ظهر خلال عقد الثمانينات وما قبله، لكنه أضحى الآن يكتسي أهمية بالغة في شتى بلدان العالم لأنه يطرح نفسه كبديل عن الفقر والبطالة والمهشاشة.

والاقتصاد الاجتماعي التضامني هو في حد ذاته اقتصاد محلي، فكل التعاريف حول هذا الاقتصاد يصب في معنى واحد ألا وهو ديمقراطية وحكامة محلية وتدبير للشأن المحلي في كل معالم الحياة. وإذا كان الاقتصاد المحلي هو مورد وأنشطة وبنية، فإنه يلتقي مع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الأساس الترابي والإداري والاقتصادي والثقافي، وبعبارة أوضح الاقتصاد الاجتماعي التضامني قد يشكل كل الاقتصاد المحلي أو جزء منه.

لهذا فالاقتصاد الاجتماعي التضامني هو روح التعاون في العمل الجماعي يحترم المحيط والبيئة وهو النقل التدريجي للسكان النشيطين: الاقتصاد الاجتماعي التضامني هدفه الأسمى الجانب الاجتماعي أولاً والاقتصادي ثانياً. ولتبرير مدى نجاح تجربة الاقتصاد الاجتماعي التضامني في عدة دول: "الهند، الصين، البرازيل..."، وقد حاضرت بلدانا أوروبية أخرى تجربة هذا النمط الجديد في ميادين التنمية والتخفيف من الفقر والمهشاشة ومنها "إسبانيا إيطاليا فرنسا والبرتغال".

فما هي طبيعة العلاقة التي تربط الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالاقتصاد المحلي؟ وما هي أهدافها وغاياتها؟ وما موقعهما من العولمة والانفتاح؟

II. العلاقة الجدلية بين الاقتصاد الاجتماعي التضامني والاقتصاد المحلي:

رغم التباين البسيط الذي يشوب تعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالاقتصاد المحلي إلا أنهما يهدفان إلى غاية واحدة هو التخفيف من الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي.

II - 1 الاقتصاد الاجتماعي التضامني والاقتصاد المحلي: التعريف والماهية

II - 1-1 تعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

حينما نريد تعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني، نجد أنفسنا أمام تعاريف ومضامين عديدة كلها تصب في اتجاه واحد: هو ماهية الاقتصاد الاجتماعي التضامني. فهناك من يصف الاقتصاد الاجتماعي التضامني بديمقراطية اقتصادية متطورة وُجدت كحل من الحلول للتخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية، كما أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو ديمقراطية وحكامة محلية وتدبير للشأن المحلي وهي ثقافة الاستشارة والمحاسبة وقياس الأداء والمساءلة والإصلاح والحوار المؤسساتي وتخليقا للحياة العامة والمحلية والمصادقية والفعالية. (البقصي وآخرون، 2013)

ومن زاوية أخرى هناك من يعرف الاقتصاد الاجتماعي التضامني بأنه طاقات واستهلاك، أسواق وثقافات وإبداعات ومشاريع ومقاولات صغرى قد يكون اقتصاد أسرة أو عدة أسر أو جماعات. والاجتهاد

الاقتصادي يعتمد على الذات والمشارك وتعاليم التدبير والتسيير. ومن الزاوية الاجتماعية، فالاقتصاد الاجتماعي التضامني هو ضد الفقر والتهميش الاجتماعيين، فهو مع الإدماج والتنمية والإنتاج لتحقيق النمو المستدام، الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو حقا نموذجا أكثر استدامة متضامنا ومسؤولا عن البيئة والمحيط.

II - 1-2 تعريف الاقتصاد المحلي:

الاقتصاد المحلي هو كل الأنشطة استنتاجا من عمل الإنسان (الرجل، المرأة والأطفال) في كل المجالات القروية والحضرية؛ إنه عمل الفرد وجهده في كل مكان، عمل العائلة والمجموعة البشرية والمؤسسة والمقاولة في مواقع ونقط محلية لتدبير شأها في صراع دائم للموافقة بين حاجيات متعددة وإمكانيات محدودة متناقضة، وأحيانا كثيرة دون التساؤل عن المسموح والممنوع والقانوني واللاقانوني وحتى التساؤل عن قيمة الأجر هل هو تعادل وتكافؤ الجهد: إذن الاقتصاد المحلي موارد. ومن زاوية أخرى، هناك من يعرف الاقتصاد المحلي بالأنشطة، إذن هو بالدرجة الأولى أنشطة المستضعفين (الأنشطة الصغرى، " الصغار" مقاولات الفقر) تقابلها في الواجهة الأخرى تمرکز الأنشطة العملاقة ونزوحها من المراكز العالمية واستقرارها في الأدغال الحضرية الفقيرة المعدمة (الشركات المتعددة الجنسيات). إذن الاقتصاد المحلي هو اقتصاد الأنشطة الصغرى والكبرى وهو اقتصاد فيه جدل وصراع للمركز مع نفسه ومع الأطراف. (حافظ، 2012)

وأخيرا هناك من يعرف الاقتصاد المحلي بكونه بنية مركبة من آليات ودورات للاستهلاك عند الفرد والعائلة والجماعة والمؤسسة، إنها بنية مكونة من آليات التوزيع وإعادة التوزيع وهذا ما يدل على دورتي التمويل والتصريف ملتفة حول مركز الاستهلاك.

II - 1-3 علاقة الاقتصاد الاجتماعي التضامني بالاقتصاد المحلي:

لتحديد العلاقة الموجودة بين الاقتصاديين التضامني والمحلي، يقتضي منا بالضرورة تحديد مجموع الأسس المشتركة بين النمطين. فأول أساس يجمع الاقتصاديين، نجد الأساس أو الحيز الترابي أو المحلي؛ فقد يكون هذا المجال عبارة عن جماعة ترابية حضرية أو قروية أو مجال لرستاق معين أو تراب لقبيلة أو باشوية أو عمالة أو مدينة ... وفي علاقة مع العولمة أصبح المحلي قوميا ووطنيا. (إهرنبرغ جون، 2008)

بينما الأساس الرئيسي الثاني المشترك بين الاقتصاديين، فهو الأساس الاقتصادي، قد يتشكل من العائلة أو القبيلة أو مجموعة سكانية معينة لها خصائص ومميزات ترابية، ولها موارد ترابية غنية والأمثلة هنا عديدة على مستوى الموارد: "صناعية، حرفية، نقل، سياحة، غابات، مياه، مقالع ...". وهذه المكونات تشكل إشكالية عميقة وبالغة والمسؤولية هنا تعود للحكومة الترابية والتدبير العادل للشأن المحلي.

ومن زاوية أخرى هناك من يرى أن العلاقة بين الاقتصاد الاجتماعي التضامني والاقتصاد المحلي تنبني على الأساس الثقافي، فالثقافة المحلية " لهجات عادات استهلاك، أنماط عيش، عقليات، معتقدات وسلوكيات، تراث ... "، هي قاسم مشترك حقيقي بين النموذجين. لكن الأساس الثقافي لوحده لا يمكن أن يؤسس لعلاقة إيجابية للاقتصاديين ما لم يتم تفعيل الجانب السياسي والاقتصادي مع الجانب الثقافي.

وإذا كان الاقتصاد المحلي يبني على أساس آخر هو الأساس الرقمي ونعني به كل الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالمساحة والمسافة والمجال والديمقراطية وإحصاء الأنشطة والمداخيل والضرائب والإنتاج والحاسبة والتوزيع والاستهلاك...، فإن الاقتصاد الاجتماعي التضامني جزء لا يتجزأ من هذه المعادلة ومن هذا الأساس لأن القاسم الاقتصادي المشترك يفرض هذا الأساس. (Colette Fourcade 1991).

وفي الأخير هناك من يحدد العلاقة بين الاقتصاديين الاجتماعيين التضامنيين والمحليين في كونهما يحققان سياسة القرب كتجارة القرب أو خدمات القرب. إذن فهما هيكلتان للمجال المحلي حول نواة إدارية تدبر وتسير كل ما هو محلي بما فيها الاقتصادي.

II - 2 الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمحلي وزمن العولمة:

إذا كانت الغاية من الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمحلي اجتماعية واقتصادية محضّة، وينبنيان على أسس ترابية محلية ضيقة وصغيرة، وأن السر في ظهور بعض الاقتصاديات الناجحة انبثقت من هذا النمط الاقتصادي والاجتماعي المتميز، فظهورهما في زمن العولمة ليس رجوعاً إلى الوراء ولكن بناء مؤسساً نحو الأمام ودفاعاً عن الهوية وعن الثقافة المحلية في زمن التحرير والانفتاح.

II - 2-1 الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمحلي غاية سوسيو اقتصادية بامتياز:

إن الهدف الأسمى من ظهور الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمحلي هو إحداث أنشطة سوسيو اقتصادية مدججة للسكان المحلية والمعنية وفقاً لروح التعاون في العمل الجماعي. ومن الأهداف المرجوة كذلك من هذا النمط الاقتصادي محاولة تخفيض التباين الشاسع بين السكان المنخرطين، ويساهم انطلاقاً من قيم مؤسساته في بناء اقتصاد أكثر شمولية وأكثر ذكاءً وأكثر توليداً لوظائف جديدة ومستقرة وبالطبع تحترم المحيط والبيئة. ومن الزاوية الاقتصادية المحضّة، فالاقتصاد الاجتماعي التضامني والمحلي هو محاولة لبناء اقتصاد جديد متجانس قادر على توليد دينامية خاصة، ومن متطلباتها هو النقل التدريجي للسكان النشيطين في القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية، ومن هذا المنطلق ستصبح شركات الاقتصاد الاجتماعي التضامني خاصة رأس حربة في مجالات البحث والتنمية والتجديد الصناعي والتكنولوجي.

وفي الأخير يبقى الاقتصاد الاجتماعي التضامني والاقتصاد المحلي الصغير هدفهما الأسمى هو الجانب الاجتماعي أولاً ثم النجاح الاقتصادي ثانياً. (Laoudi Mohamed 2001)

II - 2-2 الاقتصاديات الحديثة ونجاح تجربة الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمحلي:

لقد تمكنت بعض الاقتصاديات الناشئة والحديثة (الهند، الصين، البرازيل...) انطلاقاً من فعاليات الاقتصاد الاجتماعي التضامني من خلق تنظيم اقتصادي وهيكل تنمية للحد من الفقر والمساهمة في بروز الطبقة الوسطى، وتمكين تدارك الظروف المعيشية الصعبة مقارنة بالبلدان الأوروبية، وقد استطاعت هذه البلدان من الجمع بين التطور المرتفع نسبياً لمؤثر تراجع الفوارق وتوزيع التنمية في كل المجالات. (Frémeaux 2012)

كما يمكن أن نستشهد في هذا الصدد ببعض البلدان من الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط والتي أصبحت مرجعا ونموذجا يقتدى به في تطور وتنمية الاقتصاديات التضامنية والمحلية، فإسبانيا مثلا تعتبر الاقتصاد الاجتماعي التضامني من الأولويات الاقتصادية وله دور بارز في تشجيع النسيج الانتاجي وفي خفض نسبة الفقر. ولعل السبب الرئيسي في نجاح هذا النوع من الاقتصاديات هو الاهتمام من طرف كبار المسؤولين السياسيين السابقين الذين يتفرغون للعمل في فعاليات المجتمع المدني وهذا النمط الاقتصادي جزء لا يتجزأ من هذه المعادلة، كما يجب أن نشير إلى تجارب أخرى ناجحة بإيطاليا والبرتغال وفرنسا كذلك.

II - 2-3 الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمحلي وزمن العولمة والتحرير:

لقد فرضت العولمة والانفتاح على البلدان الضعيفة إيقاعها السريع رغم أن أغلبها لم يكن مهيباً لهذه التحولات وهذه الوتيرة. ومن هذا المنطلق أصبح عند البعض الحديث عن الاقتصاد الاجتماعي التضامني والاقتصادي المحلي البسيط يعتبر من زاوية العولمة الفاحشة مضیعة للوقت ورجوعاً للوراء ومفارقة لتطور المحلي مع تطور وطغيان العولمة. لكن الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمحلي هو بروز للأنشطة في الأطراف الهشة الهامشية، وهذا ما ساعد على ظهور اقتصاديات كانت إلى عهد قريب متخلفة (الهند، الصين، البرازيل، المكسيك...)، فتغيير النظرة نحو الهامش جعل المشاريع الصغرى هي التي تصنع الكبرى. والاقتصاديات الاجتماعية أو المحلية هي حقاً مدرسة ومستنبت لتكوين رجال أعمال الغد في شتى المستويات، إذ يمكن القول أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني والاقتصادي المحلي هو ردة فعل سريعة تجاه طغيان العولمة ونتائجها، فهي مقارنة جديدة للدفاع وإبراز الهوية والخصوصية الذاتية المحلية.

الاقتصاد الاجتماعي التضامني والمحلي ليس رجوعاً إلى الوراء أي الماضي وليس تقوفاً وانغلاقاً وانعزالاً وتطرفاً، ليس ذاتياً بسيطاً غير مؤهل ومتخلف فكل مقارنة تنعت هذه الاقتصاديات بهذا فهي مرفوضة!. فالاندراج الإيجابي في مسلسل العولمة يقتضي مسبقاً إعادة هيكلة الاقتصاد الاجتماعي التضامني لمدة بما يلزم من المناعة والحماية لمواجهة الإكراهات المرتبطة بالانفتاح، ويكمن أهم تحد في هذا الشأن في مدى قابلية الفاعلين لإنجاز التغيير الذي تتطلبه إعادة الهيكلة في ظرف زمن قليل. كما يتمثل في مدى قدرة الاقتصاد الاجتماعي التضامني على توفير عرض تنافسي في الأسواق المحلية والوطنية أولاً والأسواق الخارجية ثانياً، والصمود أمام المنافسة التي سيواجهها في أسواقه الداخلية من جراء الانفتاح.

III . الاقتصاد الاجتماعي التضامني رافعة لتنمية محلية:

مصطلح "التنمية" هو حديث العهد، ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ذو أصول "أنغلو ساكسونية"، إذ خرج هذا المفهوم من الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية ليصبح أكثر وعياً بكل أبعاد الحياة الإنسانية على وجه الأرض، حيث أصبحت حياة الإنسان لا تقاس بمستوى الدخل أو مستوى خدمات البنية التحتية فحسب، بل أيضاً بمدى ما يتوفر له على كل الأصعدة الصحية، البيئية، السياسية والفكرية لتحقيق تنمية مندمجة تعتمد المقاربة الأفقية.

III - 1 الاقتصاد الاجتماعي التضامني محرك التنمية المحلية:

إن معظم الكتابات حول التنمية، تولي اهتماما للتنمية الاقتصادية، باعتبارها مدخلا للتنمية الاجتماعية والثقافية، وتولي اهتماما أكثر للهاجس الاستثماري، لكونه مدخلا للتنمية الاقتصادية.

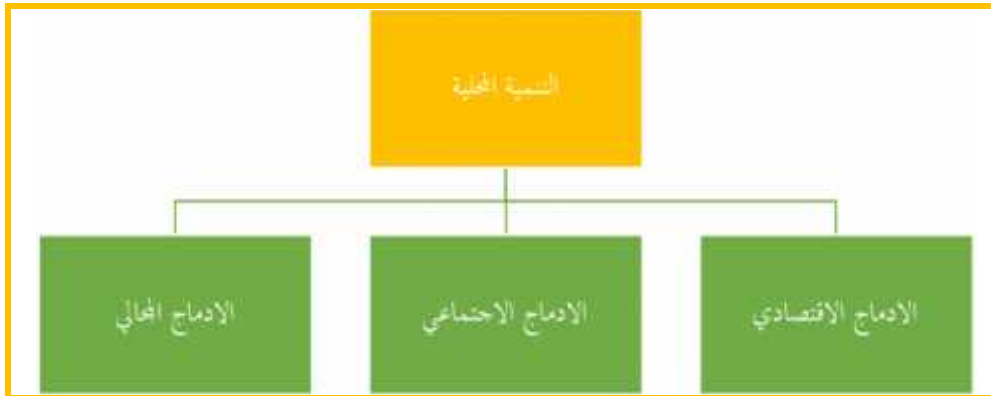
III - 1-1 من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المحلية:

فالتنمية التشاركية هي طريقة تقتضي بإشراك المستفيدين من مشروع وبرنامج للتنمية في التكلفة، فهي مسار اجتماعي تتحدر بموجبه الأنشطة التنموية في الوسط الذي تغطيه العملية التنموية. إن مشاركة المستفيدين في المشروع تمثل ضمانا لنجاح المشروع وتحقيق الأهداف، وتختلف درجة مشاركة المستفيدين من المشروع، من مشروع إلى آخر، ومن ساكنة إلى أخرى، حسب درجة المشروع المخصص (Agence du Partenariat pour le Progrès (MCA-MAROC), 2011, p10).

غير أن التجربة قد برهنت على أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني أفضى إلى خلق توازن عن طريق الحد من حجم الفوارق الاجتماعية والصناعية والجمالية. كما أن هذا الاقتصاد الموازي قد أعطى الانطلاقة لدينامية الإدماج الاجتماعي متحذرا بذلك داخل أسس تنمية مندمجة.

وبالنظر إلى الرهانات الجديدة للتنمية، فإن التنمية المحلية تلتقي بكيفية مباشرة مع أهداف الألفية للتنمية، كما تهدف إلى تحسين التماسك الاقتصادي والاجتماعي والجمالي. من هنا، نتحدث في الوقت ذاته عن الإدماج الاجتماعي والإدماج الاقتصادي والإدماج الجمالي. إن التنمية المحلية تسعى إلى تحقيق أداء اقتصادي قوي، وإلى تحسين مستوى ونوعية حياة الأفراد. فمن خلال الأخذ بعين الاعتبار الشرائح الاجتماعية المهمشة، وعدد من التحديات الاجتماعية، وقطاعات تجارية مهجورة أو غير مستثمرة، وعدد من المناطق الجغرافية التي يتعين اكتشافها، تم إعطاء نفس جديد للنمو الاقتصادي (الخطاطة التالية).

خطاطة 1: مبدأ المشاركة.



المصدر: من إعداد الباحثين

III - 1-2 نمو مندمج من أجل رفاهية مشتركة ترسخ الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

يتفق معظم منظري المدرسة التقليدية على كافة التفاصيل الخاصة بعملية التنمية، وعلى رأسها "آدام سميث" و"ديفيد ريكاردو"، و"روبرت مالتوس" و"جون ستيوارتمل". ولا زالت نظرياتهم حتى اليوم تجد قبولا كبيرا في كثير من المدارس الحديثة التي تبحث في طبيعة وأسباب النمو الاقتصادي. وقد تبني هؤلاء الاقتصاديون التقليديون مبدأ الحرية الاقتصادية ونظام المنافسة المبني على المبادلات الفردية وعدم تدخل الدولة، إلا بغرض فرض بعض الضرائب لتمويل نفقاتها في الدفاع والقضاء والأمن. ومن أهم النظريات التي نالت شهرة واستخداما واسع النطاق، في الدول النامية والمتقدمة على السواء، نظرية "كينز" عام 1946، ولقد عاصرت هذه النظرية فترة الكساد الكبير في الدول الصناعية (زهرو، 2004، ص ص 40-41).

تمت إعادة النظر في مدى صلاية مبرر الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي، من خلال الإقرار بأن النمو الاقتصادي (La croissance). من حيث كونه مؤشرا كميًا (Quantitatif)، ينعكس إيجابا على مستوى التنمية البشرية، على أساس اعتبارها مؤشرا كميًا وكيفيًا (Qualitatif) وتحسن مستوى التنمية البشرية يجعل من الأفراد فاعلين على مستوى الإنتاج، ومن ثم النمو والتنمية الاقتصادية. وهكذا تم سنة 1990، على مستوى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (Le PNUD)، استبدال مؤشر التنمية، الذي كان يستحضر فيما مضى متوسط الناتج المحلي الخام (P.I.B) (مؤشر كمي)، بمؤشر التنمية البشرية (مؤشر كمي وكيفي)، كمؤشر يسمح بأخذ بعين الاعتبار، المستوى المعيشي العام، من خلال مستوى الدخل الفردي من الناتج الوطني، ومستوى التمدرس ومستوى الخدمات الصحية في علاقتها بقياس الأمل في الحياة (كريم، 2012، ص ص 44، 45) على الرغم من أن مفهوم النمو المندمج قد استعمله المتخصصون بشكل واسع، فإنه لا يحظى بتعريف موحد متفق عليه. فالنمو المندمج، بحسب البنك الآسيوي للتنمية، هو "ذلك النمو الذي لا يكتفي بخلق فرص اقتصادية فحسب، بقدر ما يضمن كذلك المساواة لجميع شرائح المجتمع، ولا سيما الفقراء، في الولوج إلى هذه الفرص".

أما في أوروبا، فإن "مخطط إستراتيجية أوروبا 2020" يعرف النمو المندمج باعتباره نموًا يهدف إلى تعزيز استقلالية المواطنين بفضل الرفع من معدل التشغيل، وإلى استثمار الكفاءات، والحد من الفقر، وتحديث أسواق الشغل ومنظومات التكوين والحماية الاجتماعية، بغية مساعدة جميع الأفراد لاستباق التحولات وتديريتها، كما يهدف هذا النمو إلى تعزيز التماسك الاجتماعي. ومن الأهمية بمكان الحرص على أن تستفيد من النتائج الإيجابية التي يحققها النمو الاقتصادي في جميع مناطق الاتحاد الأوروبي، بما فيها المناطق النائية جدا، تعزيزا للتماسك الإقليمي ينبغي تمكين الجميع من الفرص والآفاق المستقبلية طيلة حياتهم" (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، ص 32).

ومن جهتها، تعتبر «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية النمو المندمج» بأنه "هو النمو الاقتصادي الذي يوفر فرص شغل لمختلف الشرائح الاجتماعية، ويوزع خيرات الازدهار المتزايد، مالية كانت أم غير مالية، على جميع أفراد المجتمع بصورة عادلة". فضلا عن ذلك، فقد ركزت أعمال هذه المنظمة على ثلاثة مظاهر عملت على توحيد مفهوم النمو المندمج: الطابع متعدد الأبعاد: ذلك أن النمو الاقتصادي لا يهتم في جزء كبير منه سوى بتحقيق الرفاه الاقتصادي، ولا يلتفت لأبعاد هامة لا تقل أهمية بالنسبة للمجتمع كالتعليم والصحة والأمن. ذلك أن اعتماد مقارنة متعددة الأبعاد للنمو المندمج من شأنه المساعدة على تحقيق تحسن كبير على مستوى أبعاد جديدة تكتسي أهمية بالنسبة للمواطنين وللاقتصاد.

➤ أثر إعادة التوزيع: يميل النمو المندمج إلى توفير نفس الفرصة لجميع الأفراد من أجل المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، ويوزع النتائج الإيجابية لهذا النمو بكيفية عادلة.

➤ الغاية من العمل: يتعين على النمو المندمج أن يقترح أعمالا ملموسة تقوم بالربط بين السياسات القطاعية والأبعاد المالية وغير المالية التي وقع عليها الاختيار.

علاوة على ذلك، وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن أبعاد النمو المندمج تختلف باختلاف مستوى تنمية كل بلد على حدة.¹ ويمكن توضيح ذلك بصفة عامة في الجدول التالي:

جدول 1: أبعاد النمو المندمج.

الدول المتقدمة	الدول السائرة في طريق النمو
المردوديات والتراث.	الحماية الاجتماعية.
العمل، الصحة، الكفاءة والتربية.	حماية الأشخاص.
العلاقات الاجتماعية.	حماية المواد الغذائية.
الالتزامات المدنية والمؤسسية.	البنية التحتية والسكن.
جودة البيئة.	

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، 2015.

فمن الواضح إذن، أن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يسعى إلى أن يكون حلا من شأنه إعطاء دينامية للمؤسسات التي تهدف في المقام الأول إلى تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما أن هذا

¹ - تجدر الإشارة إلى أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لا تقسم دول العالم سوى إلى صنفين رئيسيين: الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تعتبر بلدانا متقدمة، والبلدان الأخرى غير المنتمية إليها التي تعتبر بلدانا في طريق النمو.

الاقتصاد، الذي ينصب اهتمامه على العنصر البشري، يهدف إلى أن يكون كذلك اقتصادا مندمجا، يعطي نفسا جديدا للنمو الاقتصادي.

III - 2 أسس وهياكل الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

يبنى الاقتصاد الاجتماعي التضامني على قواعد مهمة تميزه عن الأنماط الاقتصادية الأخرى، وينتظم داخل تنظيمات مهنية من أبرزها: التعاونيات، الجمعيات والتعاقدات، بالإضافة إلى أخده أشكال تنظيمية متنوعة (المؤسسات الخيرية، القروض الصغرى...). كما له بعد التنمية المستدامة.

III - 1-2 الأسس والقواعد:

يعتمد الاقتصاد الاجتماعي التضامني على القواعد والأسس التالية:

- أولوية المواطن والموضوع الاجتماعي على رأس المال.
- حرية الانخراط.
- التسيير الجماعي الديمقراطي من طرف الأعضاء.
- تجانس مصالح الأعضاء مع المصلحة العامة.
- التماشي مع مبادئ التضامن والمسؤولية.
- الاستقلال عن السلطات العمومية.

يتمثل اختلاف المرمى في كون مفهوم الاقتصاد الاجتماعي يرتبط بإشكالية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وبالتالي لا يخرج عن دائرة إنتاج وتبادل واستهلاك البضائع والخدمات. بينما يتسع الاقتصاد التضامني ليشمل قضايا التنمية البشرية (المستوى المعيشي، الصحة، التعليم...)، التفاوتات الجغرافية، خدمة المعوزين والأشخاص في وضعية الهشاشة (المعاقون، المسنون، الأطفال المتخلى عنهم...)، التنمية المحلية، التجارة التضامنية والمنصفة. (كريم، 2012، ص 45)

أما الاقتصاد التضامني فقد تبنى تقريبا نفس مبادئ الاقتصاد الاجتماعي:

- التسيير الديمقراطي: تتخذ القرارات الإستراتيجية الهامة في الاجتماعات العامة وحسب مبدأ (صوت لكل شخص) مهما كان مقدار مساهمته في الجمعية.
- حرية انخراط الأعضاء: لا يمكن إجبار أحد على الانخراط أو في البقاء منخرطا في هياكل الاقتصاد التضامني.
- عدم الاستفادة المادية الفردية: هذا المبدأ لا يمنع تكوين فوائض مالية ولكنه يمنع تملكها الفردي.
- الفائدة الجماعية أو الاجتماعية للمشروع: هياكل الاقتصاد التضامني الاجتماعي هي بالضرورة في خدمة مشروع جماعي وليس في خدمة مشروع فردي.
- الموارد المختلطة: موارد هذا المجال متنوعة....، يمكن أن تكون موارد خاصة (خواص) أو عمومية أو مختلطة.

III - 2-2 أنواع هياكل الاقتصاد الاجتماعي التضامني ومجالات تدخلها:

يمكن حصر أهم التنظيمات المهنية التي تتدخل تحت لواء الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الأشكال التالية:

1- التعاضديات: وهي تجمعات لأشخاص لهم نفس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتربوية: مثل تعاضديات التجار أو تعاضديات البحارة أو تعاضديات الفلاحين أو مربي الأبقار... هذه التعاضديات تدار من طرف أعضائها ويتحملون مسؤوليات المخاطر على قاعدة المساواة في الحقوق والالتزامات لكل مساهم.

2- التعاونيات: هي مجموعة من النساء والرجال يشكلون معا مشروعاً يدار ديمقراطياً بشكل مشترك ولا يكون توليد الأرباح غير جزء من هدفه. وتعطي التعاونيات الأولوية للناس قبل الربح. كما أنها تساعد أعضائها على تحقيق أهدافهم المشتركة وتطلعهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. والتعاونية مشروع اجتماعي يعزز السلام والديمقراطية.

3- الجمعيات: تتحدد الجمعيات في معجم السوسيولوجيا باعتبارها تلك التنظيمات "التي ينتمي إليها غالبية أعضائها-على الأقل- بحرية والتي لا يعتبر وجودها ضرورياً لحياة المجتمع" (Sumpf et Hugues) (1973 P 24) في التعريف الإجماعي، الجمعية هي اتفاق يضم شخصين أو أكثر يضعون بشكل مستمر معارفهم وأنشطتهم من أجل هدف ليس تقاسماً للأرباح.

4- المؤسسات الخيرية: المؤسسة الخيرية هي تجمع يضم شخصاً أو أكثر مادي أو معنوي ويقررون تخصيص ثروات أو حقوق أو موارد للقيام بمشاريع مصلحة عامة ومن أجل أهداف غير ربحية... في هذه النقطة، من المهم حصول حوار وطني للوصول إلى توافق يمنع التوظيف الإيديولوجي والحزبي للمؤسسات الخيرية وضبطها بضوابط أخلاقية.

III - 2-3 الاقتصاد الاجتماعي التضامني والبيئة (الاقتصاد الأخضر):

بما أن مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني تعتمد التعاون بين أفراد المجتمع لتحسين ظروف وإطار العيش المشترك فكان من الطبيعي أن يهتم بالإطار الطبيعي لهذا العيش المشترك وهي البيئة والأرض التي تعتبر الرأسمال الأول للإنسان، الرأسمال في مفهومه النبيل وليس المفهوم التجاري الرأسمالي، وبالحفاظ عليها يمكن تحقيق استدامة التنمية والحفاظ على صحة المجموعة الوطنية التي تشكل رأسمال القوة العاملة.

يعرف «برنامج الأمم المتحدة للبيئة» الاقتصاد الأخضر، على أنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية". (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011) يشكل الاقتصاد الأخضر اليوم جزءاً كبيراً من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني وهو يوفر حلولاً محلية وجاهية يمكن اعتمادها من أجل تحقيق هدفين رئيسيين هما: المحافظة على البيئة وتوفير فرص عمل للشباب لحل مشكل البطالة.

تعتمد المحافظة على البيئة على مقارنة ثلاثية الأبعاد هي:

- أ- المقاربة الحقوقية الإنسانية: باعتبار الحق في بيئة سليمة حقاً من حقوق الإنسان.
- ب- المقاربة السياسية: باعتبار أن تحقيق ذلك يتطلب تخطيطاً وبرمجة وطنية على مستوى القرار السياسي الوطني، وتكون المهمة الأولى هي إنجاز ميثاق أو دستور وطني يبيّن أول فصوله هي هيئة ترابية وطنية... .
- ج- المقاربة العلمية: باعتبار أن المحافظة على البيئة وتحسين مردودية الفلاحة وخاصة البيولوجية منها والتقليل إلى أقل المقادير في التلوث الصناعي، يتطلب جهداً بحثياً وعلمياً على مستوى تحليل التربة واستكشاف المياه وتقنيات الري وتهيئة وتنظيم المناطق الصناعية بشكل تكون كل منطقة صناعية فيها مرصداً يعالج مشاكل المواد الملوثة قبل تصريفها والتخلص منها... وعلى الصعيد الاقتصادي يجب أن نقيم مراكز علمية جهوية تقوم بتنسيق الجهود والقيام بالقياس الاقتصادي، حتى نتعرف بدقة على الإمكانيات الكامنة في كل جهة ونستغلها على الوجه الأمثل في تنمية مستدامة.

أمثلة عن المؤسسات البيئية التضامنية جمعيات الري المائية شركات توفير الأسمدة الطبيعية بتقنية "التدشيش" (Compostage) شركات إعادة تدوير الفضلات الورقية والبلاستيكية، شركات إعادة تدوير فضلات مواد البناء، شركات وجمعيات هيئة الحدائق العمومية....

III - 3 الديمقراطية التشاركية ركيزة أساسية للاقتصاد الاجتماعي التضامني:

تعد المشاركة عنصر أساسي في ديمقراطية الاقتصاد الاجتماعي التضامني، ولها عدة أوجه وخصائص.

III - 3-1 بعض أوجه إشكالية المشاركة ومستوياتها:

المشاركة هذا المصطلح الجديد، القدم الذي راجت له تفسيرات واسعة ومختلفة وإن أجمع الفرقاء على كونها أحد أهم ركائز نجاح أي فعل يتوخى التغيير سواء تعلق الأمر بتغيير المفاهيم، المواقف أو التصرفات أو بتغيير وضعية (اقتصادية، اجتماعية)، ويعود الاختلاف في تعريف المشاركة إلى نقطتين أساسيتين: (العطري، 2009)

1. مستوى أو مرحلة الإشارك.
 2. تمثيلية المشارك.
- ففيما يتعلق بالنقطة الأولى تتحدد مستويات أو مراحل الإشارك في خمسة وهي:
1. مشاركة قاصرة على فئة معينة (ممثلين منتخبين).
 2. مشاركة يطلب فيها من الفئات المستهدفة المصادقة لإضفاء الشرعية على مشروعات حددها وصاغتها هيئة معينة ولكن المستهدفين لا يشاركون لا في التخطيط ولا في الإدارة.
 3. مشاركة تستشار فيها الفئات المستهدفة من البداية وتتيح لها أيضاً فرصة المشاركة بصورة فعلية في التخطيط والإدارة.

4. مشاركة تجد فيها مختلف الفئات المستهدفة مكانها في جميع آليات التخطيط، التنسيق والتقييم التي يتم وضعها على مختلف المستويات بما في ذلك أعلى مستوى لرسم السياسات.

5. مشاركة تتيح لكل الفئات أن تتحكم من الناحية الفعلية في القرارات وعلى جميع المستويات.

وقد أبانت التجربة أن المستويين 4 و 5 لا زالوا شبه منعدمين كما أن المشاركة على المستوى الثالث لا زالت أمرا نادرا، أما فيما يخص تمثيلية المشترك فإن التساؤلات المطروحة مرتبطة في جوهرها بمستويات ولوج المجموعات المختلفة إلى قنوات التعبير وإبداء الرأي، خصوصا لما يتعلق الأمر بالمجموعات المقصية (النساء، الأطفال، المعاقين، الفقراء) ومن هنا تظهر جليا أهمية إدماج مقارنة النوع إبان التشخيصات الأولية.

III - 3-2 تعريف المشاركة:

وحتى تتمكن من الحديث عن أدوات الإشارك أو الميكانيزمات الكفيلة بتفعيل مشاركة تامة وتطوعية للفئات المستهدفة وإن أصبح هذا المصطلح محط نقاش اعتبارا أن الحديث عن المشاركة الفعلية يقتضي تغييره لأنه يحمل في طياته مقارنة تفترض وجود عنصر فاعل وعنصر متلق هو موضوع التغيير.

ويستحسن استبداله بمصطلح الشركاء المستفيدين. ويمكن تعريف الشركاء المستفيدين على أنهم مجموعة مجتمعية أو وحدة معرفة يتواجد أعضائها في نفس الوضعية أو في وضعيات متماثلة من حيث الموارد المتوفرة والإرهاصات التي يواجهونها من أجل الإنتاج والعيش.

وبالرجوع للحديث عن المشاركة وآلياتها فكثيرا ما يتم تصورها على أنها وسيلة تغيير، بينما هي في حد ذاتها أحد أوجه التغيير، لأن الإيمان بالمشاركة يقتضي معرفة الآخر والاعتراف بحقه في التأثير على صيرورة الأشياء.

ويمكن تعريف المشاركة على أنها منظومة تواصل بين مختلف الفاعلين تساعد حاملي التغيير والفئات المجتمعية الأخرى على إيجاد نقطة التقاء لبلورة رؤيا مشتركة للتغيير سواء من حيث تصور مضمونه، برمجته، تفعيله ثم تقييم نتائجه. (أشرفي عبد العزيز، 2009)

III - 3-3 بعض خصائص المشاركة:

من أهم خصائصها كونها:

- 1- تعطي الأولوية للبعد البشري في التنمية وذلك انطلاقا من كون الإنسان فاعل في التنمية، مما يعطيه الحق في الاشتراك في السلطة واتخاذ القرار.
- 2- تحرص على استجماع الظروف الملائمة لخلق تفاعل إيجابي بين البيئة والإنسان في إطار تدبير محكم للموارد.
- 3- لا تشجع الفعل الأحادي، وهذا لا يعني إغفال الجهود الفردي، والذي تعيره المقاربة عناية كبرى لأن الطاقة الشخصية خلقة بطبيعتها ويجب أن تصب كرافد داخل الجهود الجماعي.
- 4- اختيارية تركز على معيار الاقتناع: يمكن الولوج إليها ويمكن الانسحاب منها.

- 6- تكوينية: مبنية على المبادرة والانطلاق من المعارف والقدرات الذاتية متجاوزة بذلك التكوين المبني على التلقين إلى تفتيح أفق التفكير والقرار والإنجاز الذاتي.
- 7- مستقبلية: تأخذ بمخاض الحاضر لاستشراف المستقبل، فرغم استحضرها للمعرفة التقليدية فهي ليست ماضوية.
- 8- تساؤلية: منفتحة تعتمد المشورة والحوار.
- 9- ديمقراطية ومواطنة: تؤمن بتبادل المنافع على أساس تعاقد اجتماعي ينطلق من قواعد متفق عليها.
- رغم النجاحات التي حققتها المشاريع المستوحاة من نتائج عمل تشاركي بالمقارنة مع المشاريع المبرجة تقليديا (بطريقة عمودية) إلا أن منهجية العمل التشاركي لها أيضا سلبياتها فقد تؤدي إلى:
- خلق انتظارات عند الساكنة قد تصعب الاستجابة لها حاليا؛
 - إبراز تناقضات بين أولويات الساكنة المحلية وحاملي المشاريع (إدارات، جمعيات، منظمات دولية...)
 - إبراز أخطاء تستلزم التغيير المباشر، خصوصا لما يتعلق الأمر بأنشطة قيد الإنجاز؛
 - جعل الشكايات والنزاعات الكامنة تطفو على السطح؛
- هذا علاوة عن ارتفاع كلفتها من حيث الموارد البشرية المؤهلة والجهد الذين تتطلبهما.

IV - الخلاصة:

إذا كان الاقتصاد الاجتماعي التضامني والاقتصاد المحلي البسيط ليس رجوعا إلى الوراء في زمن العولمة والانفتاح، فإن أهم عمل يجب القيام به لكي يحدو ما حدث به بعض البلدان ذات الاقتصاديات الناشئة بفضل هذه الأنماط الاقتصادية، هو إعادة النظر في القوانين الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي التضامني حتى يصبح هذا النشاط قويا وقادرا على حماية المشتغلين به والهياكل المستوعبة له وكذلك الإنتاج الذي تنتجه، بمعنى آخر الحماية عن طريق الأجرأة من المخاطر، وهنا لا بد من التركيز على دور "مكتب تنمية التعاون بالمغرب" وكذلك على القوانين المغربية التي تدعم التعاونيات الإنتاجية ومنها قانوني 1962 و 1975 والقانون 12-112 الذي صدر سنة 2015، فهذه القوانين في حاجة لعمليات التحيين حتى تتماشى مع المتطلبات الحديثة للتنمية الخاصة للاقتصاديات الاجتماعية والتي لا تهدف بالدرجة الأولى تحقيق الربح الاقتصادي بل إلى الغاية الاجتماعية أولا.

كما يجب تدعيم هذا القطاع بإحداث غرف جهوية للاقتصاد الاجتماعي التضامني والمحلي حسب التقطيع الإداري الذي أفرزته الجهوية المتقدمة بالمغرب. كما أن إحداث إجازة مهنية من شأنه تميم المنتجات المحلية

وخلق إرادة فعالة لتصبح قاطرة للتنمية من خلال تطوير فكرة إنشاء تعاونيات الخدمات والإنتاج للتأطير التي تحترم القيم والأخلاق والإنصاف والتضامن المرتبطة بالتنمية المستدامة والنظيفة. وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بمبادرة "مغرب التضامن" وهي علامة مسجلة لتجميع المنتوجات المحلية لأهمها قيمة مضافة قوية للدعم والتقوية، وهذه المبادرة هي في حاجة لنفس جديد تجاه هذا النمط الإنتاجي المحلي. وفي الأخير يعتبر الاستثمار في الجانب البشري هو السر في نجاح كل التجارب العالمية، ولن يتأتى هذا إلا بالتخفيف من نسبة الأمية والتحسيس والتعبئة وتسويق المنتوجات المحلية للاقتصاديين التضامني والمحلي بغض النظر عن جودتها وقيمتها، لأن الخطوة تعتبر دعماً قوياً لتقوية هذا النمط الاقتصادي لكي يصبح قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحافظا على البيئة والمحيط المحليين.

V. المراجع:

- 1- كريم محمد (2012): "الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب: التنمية المعاقلة وجدلية الاقتصاد والمجتمع". مطبعة إفريقية الشرق، الدار البيضاء، المغرب.
- 2- البقصي محمد، الزهوني محمد، ويوعلام محمد (2013): "الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالجمال الجبلي". أشغال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران فاتح يونيو 2013. المغرب.
- 3- زهرو رضوان (2004): "في الاقتصاد والتدبير، أسس ومفاهيم". منشورات مسالك للفكر والسياسة والاقتصاد. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- 4- زياد حافظ (2012): "الأزمة المالية العالمية". أوراق عربية: مركز دراسات الوحدة العربية، شؤون اقتصادية (8). الطبعة الأولى، بيروت-لبنان.
- 5- عبد الرحيم العطري (2009): "تحولات المغرب القروي أسئلة التنمية المؤجلة". نشر دفاتر الجرف والسؤال-سلا. الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس-الرباط، المغرب.
- 6- أشرفي عبد العزيز (2009): "الحكامة الجيدة: الدولية-الوطنية-الجماعية ومتطلبات الإدارة المواطنة". الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام-الرباط، المغرب.
- 7- إهرنبرغ جون (2008): "المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة". ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم. المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسة الوحدة العربية. الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- 8- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج". 27 يونيو 2013.

9- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2011): "نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر". مرجع لواقعي السياسات.

10- Sumpf Joseph et Hugues Michel (1973) : « Association ». in dictionnaire de sociologie. Librairie Larousse ; Paris.

11- Agence du Partenariat pour le Progrès (MCA-MAROC) ; ROYAUME MAROC ; Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime : « TC-5A : Services de formation ; D'appui technique et d'encadrement aux bénéficiaires, organisation de la chaine de valeur des filières d'Oliver ; d'amandier et de figuier ». Guide des Organisations Professionnelles : Esprit d'Initiative et d'Entreprise. Septembre 2011.

12- (M) Abdelhalek (2003) : « L'Economie social au Maroc : Etat de lieux et perspectives d'avenir », in l'économie social au Maghreb. Publication de la confédération espagnole des entreprises de l'économie social (CEPS).

13- Frémeaux Philipe (2012) : « Quel potentiel de développement pour l'économie sociale et solidaire ? », Etude réalisée pour le compte de la Fondation charles- leopold Mayer pour le progrès de l'Homme et pour la caisse des dépôts et consignation.

14- (JL) La ville (2001) : « vers une économie social et solidaire », in revue internationale de l'économie sociale n° 281 , site électronique .

15- Colette Fourcade (1991) : « Petite entreprise et développement local ». Edition, ESKA, Paris.

16- Laoudi Mohamed (2001) : « Casablanca à travers ses petites entrepreneurs de la pauvreté ». Edition, EDDIF, Avril , Casablanca .